الهزاع: الأجواء الانتخابية إيجابية للطلبة.. وكل طالب لديه وعي انتخابي

6

وزيرة الشؤون أول من يصعد المنصة

المويزري: دور الانعقاد المقبل سيشهد محاسبة جميع الوزراء المقصرين

ربيع سكر

أعلن النائب شعيب المويزري عن عزمه استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بداية دور الانعقاد، مؤكدا ضرورة محاسبة الوزراء المقصرين من أجل المصلحة العامة والحفاظ على المال العام.

وأوضح المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاستجواب يتكون من 4 محاور تتعلق بقضية المعاقين والمساعدات الاجتماعية للأرامل والمطلقات وحل النقابات والجمعيات التعاونية وما يجري في هيئة القوى العاملة.

وأكد المويزري أنه مع التنسيق مع جميع النواب بهذا الخصوص، مشددا على دعمه كل استجواب مستحق يرى فيه تحقيق المصلحة العامة.

وتوقع أن يكون دور الانعقاد المقبل ساخناً جداً، نتيجة لاستمرار المخالفات بأغلب الجهات الحكومية والقصور الحكومي في معالجة الكثير من الملفات، داعيا مجلس الأمة لطرح الثقة بأي وزير لا يستحق الاستمرار في منصبه.

وكشف المويزري أنه بصدد مساءلة وزير النفط عصام المرزوق لعدم تعاونه مع النواب وعدم أحقيته بالاستمرار في منصبه نظرا لاستمرار تجاوزات كبيرة في وزارته والجهات التابعة لها.

وبين أن عددًا من الموظفين الكويتيين بنقطة الارتباط التابعة للوزير تمت إقالتهم ولم يعودوا إلى عملهم إلى الآن بالرغم من إبلاغه الوزير عن تلك القضية، إضافة إلى 16 قضية في المحكمة الإدارية وتحويل بعض القضايا الى المحكمة التجارية.

وزاد المويزري أن هناك تعسفا يمارس تجاه من يكشف عن الفساد من الموظفين في الجهات التابعة للوزير، متسائلاً كيف للوزير أن يدعي التعاون والبحث عن الحلول للمشاكل في بعض وسائل الإعلام وهذا حال وزارته؟

المويزري متحدثا في مؤتمره الصحافي تصوير – محمد صابر

وكشف أن استجواب وزير النفط سيتضمن التعدي على المال العام وتهديد الوزير للنقابات وأعضائها الذين يدافعون عن حقوق المواطنين، لا سيما الظلم الذي يقع على الموظفين الكويتيين من قبل الشركات النفطية ويتم خصم رواتبهم نتيجة لوقوفهم مع الحق.

وقال المويزري «مددت يد التعاون لكل الوزراء وأبلغتهم بالتجاوزات ولم أعلنها بوسائل الإعلام، لدرجة أن بعض إجابات الوزراء على أسئلتي البرلمانية تصلني خاطئة وأبلغهم بهذا الخطأ لتصحيحها»، معتبرا أن ذلك دليل تعاونه مع جميع الوزراء.

ودعا المويزري من جهة أخرى وزير المالية للتصدي للاندماج بين بنكين من البنوك مؤكدا أن القصد من هذا التوجه إخفاء خسائر أحدهما وزيادة نسبة الملكية فيهما والاحتكار والسيطرة على القطاع المصرفي والعقاري.

واستغرب التوجه للدمج بالرغم من وجود مساهمة من التأمينات وشؤون القصر والوقف والهيئة العامة للاستثمار التي تشكل نسبتها 48% ، معتبرا أن هذا التوجه يضر بالمال العام ، ودليل نهج مدروس ومخطط له للعبث به كما حصل في هيئة الاستثمار.

وأشار المويزري إلى أن عمليات غسيل الأموال في قضية «التكييش» واستغلال حاجة الناس بتسديد قروضهم واستخراج قروض أخرى أكبر تخضع لعمليات تزوير وتنافي قرار البنك المركزي، لافتا إلى أن الأمر يحتاج لمتابعة من وزيري المالية والداخلية .

وأكد أن وزارة المالية حرمت 550 مواطنًا في إدارة الخبراء من حقوقهم المالية ولم تعتمد الميزانية لهم، مهدداً وزير المالية بالمساءلة السياسية إذا لم يعالج هذا الأمر ولم يتصد لتجاوزات التأمينات وهيئة الاستثمار. ودعا المويزري وزير التربية د. محمد الفارس إلى مراقبة قرارات وكيل الوزارة، وما يحصل في الجامعة والتطبيقي من نقص الشعب الدراسية، مطالباً الوزير بالتحقيق فيما جرى في بعض المناطق التعليمية خلال الشهر الجاري. وأثنى المويزري على عمل وزير الأشغال الذي وتفاعله مع ما أبلغه به عن قضيتين متعلقتين بالمال العام، وطالبه بإصلاح تجاوزات مشروع معهد الكويت للتخصصات الطبية .

وفي موضوع آخر قال المويزري إن الجميع تابع قضية تقصير وإهمال وزارة الصحة تجاه مواطن تعرض لحادث احترق في دبي، داعيا الوزير د.جمال الحربي لمحاسبة المتسببين في ذلك.

وأضاف أن «القضية ليست إصدار بيانات ففي البيان الأول أكدت وزارة الصحة انها تحملت نفقات علاج المريض وفي الثاني نفت ذلك أمر غريب، لذلك على وزَير الصحة محاسبة المقصرين في ذلك».

ضرورة ملحة من أجل القضاء على البطالة

الحويلة: خفض سن التقاعد فرصة لتجديد دماء مرافق الدولة

د. محمد الحويلة

أكد النائب د. محمد الحويلة أن خفض سن التقاعد أصبح ضرورة ملحة من أجل القضاء على البطالة وضخ دماء شابة جديدة طموحة في مختلف مرافق الدولة قادرة على تحقيق رؤية «الكويت 2035» وتتوافق مع أهدافها.

وقال د. الحويلة في تصريح صحافي إن الحديث عن الكلفة المالية التي ستتحملها الدولة في حال تخفيض سن التقاعد ليس دقيقاً، ورغم كل ذلك فإن أي حديث عن خسائر مادية لا يمثل شيئاً أمام المكاسب التي ستحققها الدولة من وراء خفض سن التقاعد على مستوى الثروة البشرية وهي أساس التنمية المستدامة.

وأضاف أنه من غير المعقول أن يقف آلاف الشباب في طابور ممتد ينتظرون فرصة عمل بينما هناك حلول تستوعب هذه الطاقات البشرية المعطلة عبر خفض سن التقاعد ، بل إن خفض سن التقاعد سوف يؤدي إلى القضاء على حالة التكدس الوظيفي التي تشكو منها بعض القطاعات الحكومية.

وأشار إلى أن خفض سن التقاعد سوف يكون له مردود تنموي واجتماعي كبير، إذ إن هؤلاء الذين سيتقاعدون سوف يسعون للاستمرار في العطاء من خلال ممارسة الأعمال الحرة وانشاء مشاريعهم الخاصة محملين بما اكتسبوه من خبرات في حياتهم الوظيفية.

وأوضح أنه على المستوى الاجتماعي سوف تتمكن النساء المتقاعدات من تسخير المزيد من وقتهن لرعاية أسرهن والتمتع بالحياة بعد خدمة وظيفية 25 عاماً، وهي فترة كافية وعادلة لمنح الإنسان فرصة للتقاعد، وسوف تكون هذه القضية ضمن اولوياتنا في دور الانعقاد المقبل.

فهاد للفارس: كم عدد المواقع المخصصة لبناء مدارس في الجهراء والفروانية؟

عبد الله فهاد العنزي

وجه النائب عبد الله فهاد العنزي سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس قال في مقدمته:

نظراً للكثافة السكانية في محافظة الجهراء ومحافظة الفروانية ونظراً لحاجتهما الماسة في إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء المواطنين .

أطالب بإفادتي عن الآتي:

1 – كم عدد المواقع المخصصة لبناء مدارس في محافظة الجهراء ومحافظة الفروانية ولم يتم بناؤها؟

2 – ما الخطة الزمنية التي تلزمها الوزارة لبناء مدارس في محافظة الجهراء ومحافظة الفروانية؟ (تزويدنا بصورة من الخطة الزمنية)

3 – ما الآلية الزمنية في المدارس التي أوقف العمل بها بسبب سوء البنيان وحاجتها للهدم؟ كم عددها وما الخطة الزمنية لإعادة بنائها؟

رغبة في حل هذه الأزمة

ماجد المطيري يقترح إصدار بطاقة مدنية للبدون صالحة لمدة خمس سنوات

ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح بقانون في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية، ونصت مواده على ما يلي:

(مادة أولى): يحدد مسمى غير محدد الجنسية أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية أو اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب الشهيد وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولودا أو مقيما بالكويت، ويعتمد هذا المسمى دون سواه في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها.

(مادة ثانية) يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محدد الجنسية تبعا للمادة السابقة بطاقات مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقما مدنيا خاصا به، وتعتمد في جميع وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها من دون الرجوع إلى أي جهة أخرى أثناء فترة سريانها، ويحق له بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص:

1 – العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

2 – التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقا لنظم وقواعد القبول الخاصة بها.

3 – اصدار شهادات الميلاد.

4 – اصدار شهادات الوفاة.

5 – تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

6 – اصدار رخص القيادة بجميع أنواعها.

7 – اصدار جوازات السفر والتنقل إلى خارج البلاد والعودة.

8 – الحق في التقاعد وشمولهم في نظام التأمينات الاجتماعية.

9 – الحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص حسب الحاجة.

10 – الحق في التملك بصورة فردية أو بالاشتراك مع الغير.

(مادة ثالثة)

– يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

المذكرة الإيضاحية

ونصت المذكرة الإيضاحية في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية على ما يأتي:

لما كانت الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع كما جاء في المادة الثانية من الدستور الكويتي التي تجسد إقراراً صريحاً من المشرع المسلم بأن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، الأمر الذي يملي على الدولة التزاماً واجب النفاذ في ترجمة وتطبيق مقاصد الشريعة الغراء خصوصاً ما يتعلق بحماية ورعاية المستضعفين من الرجال النساء والولدان ممن يلوذون بأرضها ويستظلون في كنفها وتحدد مصائرهم وتتكيف حياتهم بمنظومتها القانونية وأحكامها الإدارية.

وبالنظر لفئة غير محددي الجنسية ندرك أنهم يعانون من صعوبات عدة في حياتهم، فهم يعيشون على أرض هذا الوطن الغالي وغالبيتهم ولد في الكويت وبالرغم من ذلك يحرمون من الاعتراف بهويتهم وابسط حقوقهم في مواصلة تعليمهم والتنقل بحرية ، ورغبة في حل هذه الأزمة أعد هذا الاقتراح لحفظ حقوقهم المدنية والاجتماعية التي لا يمكن لأحد أن يختلف عليها .

توجيه الدعوة لرئيس الوزراء لمناقشة قضية البدون

«حقوق الإنسان البرلمانية» تطالب بتفعيل «الديوان الوطني»

ربيع سكر

ناقشت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها امس أسباب تأخر تفعيل قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله.

ووافقت اللجنة من جهة أخرى على طلب لمقررها النائب د.عبد الكريم الكندري لتوجيه دعوة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لحضور اجتماع اللجنة لمناقشة قضية البدون بشكل كامل وحلول (الجهاز المركزي) لتلك القضية في بند ما يستجد من أعمال.

وأوضح الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه فيما يخص موضوع الديوان الوطني لحقوق الإنسان فقد صدر قانونه في عام 2015 وما زال القانون معطلا، ولم ترفع الحكومة حتى الآن أسماء أعضاء مجلس الديوان.

وبين أن الوزير العبدالله استعرض أسباب عدم رفع الأسماء وتطرق إلى وجود مشاكل فنية وإدارية، مشيرا إلى أن اللجنة طلبت منه الانتهاء من رفع الأسماء قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع قواعد العفو لدى النائب العام وتطبيق العقوبة البديلة بحضور ممثلين عن وزارة العدل، موضحا أن اللجنة طالبت بتعديل قواعد العفو العام لاسيما أن هناك لجنة مكونة من المحامي العام وعدد من القضاة لمراجعة تلك القواعد سنويا.

وأضاف « كان لي اتصال مع وزير العدل قبل أسبوعين حول موضوع العفو وأبدى تعاونا»، أملا الوصول إلى آلية جديدة لتطبيق العفو خلال الاجتماع المقبل.

وفي موضع آخر قال الكندري إنه طلب من اللجنة دعوة رئيس الحكومة للاستماع إلى وجهة نظره حول قضية (البدون) لأن الجهاز الذي يعنى بمعالجة قضيتهم من اختصاص مجلس الوزراء، مؤكدا أن الموضوع تعدى مرحلة نقاش رئيس الجهاز وضباط وموظفين.

واعتبر أن طريقة تعامل الحكومة مع قضية البدون يؤكد أنها تتأخر بمسافة أميال عن الخطوات التي يقوم بها صاحب السمو على المستوى الإنساني، معتبرا أنها تحرج القيادة السياسية بهذا الملف، وأوصلت النواب إلى حد المطالبة بصرف ورقة لحصولهم على حق العلاج.

وأضاف أن هناك مجموعة من المطالب النيابية في مسألة توفير الحقوق المدنية للبدون باجتهادات من النواب، معتبرا أن تقديم قانون يطالب بحقوق مدنية واجبة على الدولة لهذه الفئة أمر غير منطقي.

وقال الكندري «طلبت التأكيد على حضور رئيس مجلس الوزراء بنفسه لاجتماع اللجنة وليس من ينوب عنه، وإذا أرسل من ينوب عنه أنا لن أحضر اللجنة»، مستنكرا تأخر الحكومة في معالجة القضية خاصة أنها تعكف على دراستها وبحثها منذ سنوات طويلة وتمتلك جميع البيانات الكافية عنها.

وأضاف «يجب أن نعرف من رئيس الحكومة إذا كانت هناك نية حقيقية لمعالجة قضية البدون أم لا ؟ وإذا لم تكن هناك نية حقيقية يجب إلغاء الجهاز المركزي خاصة أن الجهاز يقدم لنا كلامًا ثم يتراجع عنه كما حصل في موضوع الجوازات المزورة».

اجتماع لجنة حقوق الإنسان

الوزير العبدالله خلال الاجتماع تصوير – محمد صابر

وبشأن موضوع أصحاب الجوازات المزورة من فئة البدون قال الكندري إن اللجنة ناقشت هذا الموضوع كونها تعني فئة تم التضييق عليها بسبب الجوازات المزورة ، وهذه الفئة حصلت على تلك الجوازات بعدما ضغط عليهم لتعديل وضعهم وكان ذلك بعلم الحكومة، ونحن اجتمعنا مع قيادات الداخلية التي تعلم جيدا بمسألة هذه الجوازات.

وأضاف «لقد توصلنا في اللجنة إلى صرف بطاقة ضمان صحي بدلا من البطاقة الأمنية حتى يحصلوا خلالها على حقوقهم، ولكن إذا كان هناك تراجع من الجهاز عن الاتفاق فهذا أيضا أحد أسباب دعوتي رئيس الحكومة لمناقشته أيضا بهذا الموضوع».